

اشكال الاستبداد عند الكواكبي

محمد جمال طحان

بدا الكواكبي كتابه « طبائع الاستبداد » بالتعريف بموضوع بحثه ، محاولا أن يعطي الكلمة أبعادها مبتدئا بالمعنى اللغوي : « الاستبداد لغة هو غرور المرء براهه والانفة عن قبول النصيحة او الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة » (١) . فالاستبداد تعصب من ينتصر لراهه ويرفض قبول الرأي الآخر ، وينفر من أن يشاركه احد التفكير ؛ او هو استئثار المرء بالحقوق العامة لنفسه ، تلك الحقوق التي يتوجب عليه أن يشارك الآخرين فيها . وهذا المعنى يشمل الاستبداد بصفة عامة حيث يكون الفرد ، أبا كانت وظيفته ، سواء اكان أبا أم معلما أم حاكما ... ويسمى تبعا لمضافه فيكون اسريا أو تربويا أو دينيا أو ماليا . . لأن « تحكم النفس على العقل ، وتحكم الأب والاستاذ والزوج ، ورؤساء بعض الاديان ، وبعض الشركات ، وبعض الطبقات ، فيوصف بالاستبداد مجازا او مع الاضافة » (٢) . وهنا يبدو جليا أن الكواكبي يدرس الاستبداد من حيث الهيئة الصادر عنها ، فنلاحظ أن هناك أشكالا كثيرة يشير اليها الكواكبي اشارة عابرة . فهو ، فضلا عما ذكر سابقا يقول : « من أقبح انواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم ، واستبداد النفس على العقل » (٣) ، فالعلم والعقل يجب أن يسودا ، وأن سيادة عكسهما يسمى استبدادا . لكن الكواكبي لا يتوقف الا عند اربعة انواع من الهيئات التي يمكن أن تضاف الى الاستبداد ، هي : الأصلاء ، المتعممون (*) ، الاثرياء ، الحكام . وسنعرض لها جميعا كما فهمها الكواكبي .

أ - استبداد الأصلاء : يرى الكواكبي أن الاصلة صفة قد يكون لها بعض الميزات إذ ان الأبناء يرثون من الآباء استعدادات وراثية ، ويتلقون عنهم مبادئ تربوية خاصة ، ويحظون بما يخلفونه من ثروة ورخاء. ويقسم الكواكبي بيوت الاصلة الى ثلاثة انواع: بيوت علم وفضيلة، وبيوت مال وكرم، وبيوت ظلم وإمارة. وهذا النوع الاخير هو الذي يسهب الكواكبي في الحديث عليه . فالفرد في بيوت الظلم والامارة يشب على الترف ويستخدم الثروة في الملاذ، ويتمثل بأقران السوء المتملقين المنافقين، ويبغض العلماء، ويعتقد ان الناس مخلوقون لخدمته (٤) . وتبعا لذلك يرى المؤلف أن « الأصلاء باعتبار أكثرهم

دراسات تاريخية ، العددان ٤٧ و ٤٨ ، ايلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

(*) يستخدمها الكواكبي بدل (رجال الدين) غير المسلمين .

هم جرثومة البلاء في كل قبيلة ومن كل قبيل ، لان أبناء آدم داموا اخوانا متساوين الى ان ميزت الصدفة بعض افرادهم بكثرة النسل فنشأت منها القوات العصبية «(٥)» ، وهذا التمايز لم يكن بحق ، وانما هو مجرد فوارق وهمية رسخها الاصلاء ليظلموا الناس عن طريقها ويستبدوا بكل شيء . يسلبون الاموال بالقوة ، ويدعون العلم مقابل تجهيل الناس ، ثم يؤسسون الحكومات المستبدة (٦) .

ب - استبداد المتعممين : وهؤلاء يلقبهم الكواكبي بالمتعممين الذين يدعون ان دون العلم بالدين حجابا لا يكشف إلا لهم . اذ يضع الكهنة ، والبراهمة ، والقسوس ، وأمثالهم ، انفسهم حجابا على سموات الله ، يزعمون أنهم يمنعون لقاء الارواح بربها ما لم يأخذوا عنها مكوس المرور وفدية الخلاص (٧) . والعوام ، من خوفهم ، يصدقون ما يقال لهم ، ثم يرجحون اليمين بهؤلاء الاولياء المقربين ، على اليمين بالله (٨) .

ان تشدد الفقهاء في الدين ، وكثرة الترهيب ، تحزب يراد منه الاستبداد بالناس عن مريق ادعاء المتعممين / المتعالمين أنهم وحدهم العارفون بما يريد الله من عباده ، وأنهم هم الذين يغفرون الذنوب ، فيحتاج اليهم الناس الذين لا يهمهم سوى مرضاة الله ، ويتبعون البدع التي تشوش الايمان وتشوه الاديان ، فيقعون في فخ الاستبداد (٩) . إذاً ، فان المتعممين ينشرون تعاليم تزيف الاديان ليتمكنوا من بسط سيطرتهم على اذهان العامة ، وليستطيعوا ، بالتالي ، قهرهم بما يصوغونه لهم من الاساطير والمبتدعات الغريبة التي يرى العامة انفسهم عاجزين عن تفسيرها ، مما يجعلهم يتعبدون الاوهام والامراء والعارفين (١٠) .

ج - استبداد الأثرياء : وللمال دور مهم في حياة الناس . وبحسب الترتيب الذي اقتنع به الكواكبي : « يقال ... القوة كانت للعصبية ثم صارت للعلم ثم صارت للمال » (١١) . لذلك فانه يحاول تبين علاقة الاستبداد بالمال وما يحدثه في نفوس الأثرياء .

يعترف الكواكبي المال بقوله : « كل ما ينتفع به في الحياة هو مال » (١٢) . ويفرق بين المال الحلال والمال الحرام : « المال الخبيث الحرام هو ثمن الشرف ، ثم المغضوب ، ثم المسروق ، ثم المأخوذ إلجاء ، ثم المحتال فيه » (١٣) والناس لا يأتيهم الاثراء الا عن طريق المال الحرام ، فهم بعد ان عرفوا قيمة المال وقوته سارع بعضهم لاغتصاب ما في ايدي الآخرين والاستئثار به من دونهم .

والكواكبي يربط الظلم الناتج من الاستبداد المالي بالاستبداد الاجتماعي

الذي يعده استبدادا محميا بقلع الاستبداد السياسي (١٤) . ويلاحظ القسمة غير العادلة بين الناس في الاعمال . وفي عائدات هذه الاعمال على أصحابها . فالذين يكدون ويشقون لا ينالون الا النذر اليسير ، أما المتبطلون والمرابون والمحتركون فيجنون ثمرات انعاب الآخرين من غير مشقة ولا عناء » فان اهل السياسة والاديان ومن يلتحق بهم وعددهم لا يبلغ الخمسة في المائة ، يتمتعون بنصف ما يتجمد من دم البشر او زيادة ، ينفقون ذلك في الرفه والاسراف « (١٥) ، واهل الصنائع الكمالية والتجار الشرهون والمحتركون والسماسرة وأمثالهم . . يعيش واحد منهم بمثل ما يعيش به العشرات او الالوف من الصناع والزراع . ويقرر الكواكبي : « وجرثومة هذه القسمة المتفاوتة المتباعدة الظالمة هي الاستبداد لا غيره » (١٦) .

ولتحديد معنى الاستبداد المالي يدرس الكواكبي انواع العمل وشروط جواز التمويل . فيرى ان أعمال البشر في تحصيل المال هي الزراعة والصناعة والتجارة ، وكل وسيلة خارجة عن ذلك فهي وسائل ظالمة (١٧) . وكي تتحقق مشروعية التمويل لقضاء الحاجات يجب ان يكون احراز المال بوجه مشروع ، والا يكون في التمويل تضيق على آخرين ، والا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير . ما عدا ذلك يكون استبدادا ماليا . ويعد الكواكبي الربا استبدادا لانه كسب بدون مقابل مادي ، وبدون عمل ، ولا تعرض للخسائر . ففي الربا نماء مطلق يؤدي الى انحصار الثروات فيختل التساوي او التقارب بين الناس (١٨) . تلك الثروة التي لا تأتي الا بالتقرب من المستبد بمعرفة أسرار لا يريد لها ان تشيع ، ثم عن طريق الاتجار بالدين ، ثم الملاهي ، ثم الربا الفاحش (١٩) . والكواكبي يحتج على الثراء الفاحش وعلى استبداد الملاك ، ويسمي الفقراء أسرى الطفيان ، ويرى ان القضاء على الطفيان هو شرط الخلاص من هذا المرض الاجتماعي (الفقر) . فهو يرجع كل مظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي الى نظام الحكم المستبد ، ويبين مشكلة الاثراء بحسب أنظمة الحكم .

د - استبداد الحكم : ان الانواع السابقة من الاستبداد يعدها الكواكبي استبدادا مجازيا ، او انها وصفت بالاستبداد مع الاضافة . أما اذا جاء لفظ (الاستبداد) بغير اضافة فانه يفهمه على انه أعظم مظاهر أضراره التي جعلت الانسان أشقى ذوي الحياة « (٢٠) . لان الاستبداد السياسي هو الاخطر ، وهو صاحب اليد الطولى من حيث تأثيره في أشكال الاستبداد الاخرى ، ومن حيث ايجادها بعد ان لم تكن ؛ وهو سبب الاسباب لضعف المسلمين جميعها « تمحص عندي ان أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي » (٢١) . فيه تختل السلطة القانونية ويعم الانحلال . ان الكواكبي ، بالرغم من ادراكه تنوع أشكال الاستبداد ، بقي تفكيره محصورا - الى حد ما - بما للاستبداد السياسي من تأثير في الميادين الاخر .

نظرا الى أهمية هذا النوع من أنواع الاستبداد ، في فكر الكواكبي ، لذلك نراه يعطيه التحليل الاعمق من الدراسة ، ونحن سنعرض ، هنا ، معنى السياسة لديه وما ينتج عن ارتباطها بالاستبداد .

ثم نرى رايه في الحكومة المستبدة : سماتها واشكالها .

لما رأى الكواكبي أن تأخر المسلمين ناتج عن تدهور النظم السياسية « ان سبب الفطور هو تحول نوع السياسة الاسلامية » (٢٢) ، أصبح النظام السياسي هو اهم المسائل التي تشغل فكره ، وأدرك خطورة الخوض في أمور السياسة « لاختفاء أن السياسة علم واسع جدا » (٢٣) ، لذا فانه اثر أن يتبنى معنى محددا لما يقصده من لفظ (السياسة) ليتسنى له أن يدخل في تفاصيل اهم المقولات السياسية واشدها خطرا - نظام الحكم - باعتبار أنه عد السياسة علما ، ولا بد للعالم من التخصص في فرعه العلمي ، فما هو البحث الذي اختار الخوض فيه ؟ .

يقول : « ولما كان تعريف علم السياسة بأنه هو (ادارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة) ، يكون بالطبع اول مباحث السياسة وأهمها بحث (الاستبداد) أي التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى » (٢٤) . فالاستبداد هو بحثه السياسي الاساسي ، والسياسة هي ادارة . لكنها ادارة ماذا ؟ انها ادارة للشؤون المشتركة . وهنا يبدأ البحث عن الوسيلة الموصلة الى هذه الادارة . وهو هنا يرى أن ذلك يتم بمقتضى الحكمة ، أي تحكيم العقل لتسيير الامور العمومية وفق مصلحة اصحاب العلاقة جميعهم . وهو لا يكتفي بناحية الايجاب ، بل يقرن تعريفه بالناحية السلبية حيث ان كل غياب للحكمة يستحضر استبدادا . وهنا يحضر (التصرف) في الشؤون المشتركة بدل (ادارتها) ، وتغيب الحكمة العقلية ليوحد (الهوى) . وكأننا به يضع (التصرف) فعلا و (الهوى) مصدرا ، يضمهما خارج دائرة السياسة العملية الحققة ، وان كان بالامكان تناولهما ، من الوجهة النظرية للسياسة . على أن منتوجهما هو (الاستبداد) . فبحثه اذا سياسي ، وداء السياسة : الاستبداد .

إن الكواكبي ، بادىء ذي بدء ، يعرفنا بمفهوم الاستبداد الذي يقصده : « الاستبداد في اصطلاح السياسيين هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة ، وقد تطرق مزيدات على هذا المعنى الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات : استعباد ، واعتساف ، وتسلط ، وتحكم » (٢٥) ، فعدد الاشخاص غير ذي أهمية لوصف تصرف ما بأنه استبداد ، فكما أن الفرد الواحد قادر على أن يستبد بحقوق شعبه ، كذلك فان مجموعة ما ، هي الاخرى تفعل ذلك .

كما أن التسمية ، وإن اختلفت شكلا ولفظا ، فإن الجوهر يبقى واحدا هو الاستبداد على صعيد السياسة . والاستبداد في الحكم سواء أمارسه واحد أو مجموعة أشخاص له ميزة أساسية هي غياب القانون .

إن الاستبداد « هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم » (٢٦) ، فحيث لا تكون علاقة الحاكم بالمحكوم محكومة بقانون ، لا تكون هناك علاقة بين الاثنين ، ويبقى كل ما هنالك هو متسلط وتابعون . إن غياب القانون يعني انعدام العقاب الذي يمكن أن يردع القائم على رأس الحكم عن التصرف الهوجائي بمقدرات الأمة « الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عتاب محققين » (٢٧) . وهذه الحكومة لا تتبع شريعة أو عرفا معينا ، ولا تستند إلى إرادة الشعب في إدارة شؤونها . فالحكومة المتعنتة هي (إما غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة ، أو على أمثلة تقليدية ، أو على إرادة الأمة ، أو يمكنها إبطال قوة القيد متى شاءت) (٢٨) .

إن الكواكبي يرفض صيغة الحكم الاستبدادية ، مستندا إلى وظيفة الحكم الأساسية : « إن الناس وضعوا الحكومات لأجل خدمتهم ، والاستبداد قلب الموضوع ، فجعل الرعية خادمة للرعاة » (٢٩) ، فالأصل في الحكومة أن توجد لتنظيم أحوال الناس ، وخدمتهم ، والسهر على راحتهم ، وما عدا ذلك لا يصح تسميته حكومة على الإطلاق . وفي محاولة لتكثيف جملة ما خرج به من آراء يصوغ (المؤلف) (*) معنى الحكومة ويرسم حدودها بفقرات موجزة . فتحت عنوان (مبحث ما هي الحكومة) يتساءل مستنكرا : « هل هي سلطة امتلاك فرد لجمع ، يتصرف في رقابهم ، ويتمتع بأعمالهم ويفعل فيهم بإرادته ما يشاء . . ؟ » (٣٠) فيستولي على حقوقهم . وهذه الحقوق « هل هي حقوق آحاد الملوك ، ولكنها تضاف للامم مجازا . . ؟ » (٣١) بحيث يقدمها الحكام منا على أنها منحة منهم يستطيعون منعها في أي وقت يشاؤون . ويتساءل مستغربا : كيف تحولت الوظائف الأساسية للحكومة إلى خدمة السلاطين والأمراء ، « هل الحكومة تملك السيطرة على الأعمال والأفكار ، وتتصرف في الحقوق كما تشاء بذلا وحرمانا » (٣٢) ؟ وطريقة تساؤله الساخرة تدل على رفضه هذه الوظائف الوهمية للحكومة .

الحكومة قد تتخذ لنفسها أشكالا متعددة مع أن جوهرها واحد هو الاستبداد .

(*) المؤلف ، الكواكبي ، عبد الرحمن ، السيد الغراني ، أبو الضعفاء ، الرحالة ك . . تدل على رجل واحد ، هنا ، هو الكواكبي . ونحن نحاول استخدام هذه الأسماء بمنهجية تأخذ بعين الاعتبار السياق الذي ترد فيه .

وتستوي في ذلك الحكومات المتسلطة ، والمنحرفة عن مسارها الطبيعي ، كلها ، مهما اختلف شكلها وتباينت هيئاتها ، « ان صفة الاستبداد ، كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالقبلة أو الوراثة ، تشمل أيضا الحاكم الفرد المقيّد المنتخب متى كان غير مسؤول [. . .] وتشمل أيضا الحكومة الدستورية المفرقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة » (٢٢) ، لان شكل السلطة لا يغير شيئا ما لم يحتو مضمون المراقبة لجعل ذلك الشكل ذا مضمون ايجابي فعلي قابل للتنفيذ . فما الفرق ، من حيث ممارسة الاستبداد ، بين القائد العسكري الذي استولى على الحكم بالقوة ، وبين الحاكم الذي أقسم على الالتزام بالقانون مع علمه بأن احدا لن يحاسبه اذا حنث بقسمه ، وأخيرا بين الحكومة الدستورية التي تتصرف كل هيئة فيها وكأنها وحدها صاحبة السلطة وصاحبة الامر والنهي في الدولة ، من غير ان تنسق ادارتها مع الهيئات الاخرى المكملة لها .

ومهما يكن شكل الحكومة المستبدة سيئا فان هناك شكلا تنحصر فيه سلبيات الاستبداد كلها ، ويكون هو الاسوأ ، انه « حكومة الفرد المطلق ، الوارث للعرش القائد للجيش ، الحائز على سلطة دينية . ولنا أن نقول : كلما قل وصف من هذه الاوصاف خف الاستبداد » (٢٤) . ويبدو أن فهمه حركية التضمن والشمول قد دفعه الى تعيين الاستبداد ، بمحاولة حصره في أكبر عدد ممكن من الصفات ليتقلص عدد من ينطبق عليهم هذا المفهوم ، مما يقلل عدد الذين تنطبق عليهم هذه الخصائص ، ويزيد من معرفتنا بصفات الاستبداد الجوهرية . وبعد الرحمن ، من ناحية اخرى ، يصور لنا مدى استحكام التعسف ، من ملاحظة الافعال والمظاهر التي يركز عليها الحكام المستبدون لاختفاء فشل حكوماتهم . فمن مميزات الحكومة المستبدة التي تكشف عن مدى ما وصلت اليه من ظلم « هو تغاليها في شنان الملوك وفخامة القصور وعظمة الحفلات ومراسيم التشرifiات وعلائم الابهة ونحو ذلك من التموهيات » (٢٥) ، بها تحاول الحكومة سد ثغرات عجزها ، واختفاء ضعفها وتخلفها ، لتبقي على بقايا الرهبة التي العلم كأن العلم نار وأجسامهم بارود » (٢٦) .

يفرق الكواكبي بين الاستبدادين : الشرقي والغربي ، في طريقة ممارسة الاستبداد . فيلاحظ أن المستبدين الغربيين لا يمنعون العلم اجمالا ، وانما يحرصون على عدم ادراك الناس ان الحرية أفضل من الحياة . فهم يحاربون تعليم الناس حقوقهم حتى لا ينقلبوا على ملوكهم مطالبين بها ، لكن المستبدين الشرقيين يحاربون العلم جملة وتفصيلا ، « أما المستبدون الشرقيون فأفئدتهم هواء ترتجف من صولة العلم كأن العلم نار وأجسامهم بارود » (٢٦) .

ان السياسيين جميعا يهتمهم جمع المال ، لكن الفرق بين الغربيين والشرقيين ان الاولين « يعينون الامة على الكسب ليشاركوها » أما الشرقيون فهم « لا يفتكرون في غير سلب الموجود » . والاستبداد الغربي ، وان كان طويل الامد إلا انه يتصف باللين ؛ أما الشرقي فانه سريع الزوال ، لكنه أكثر ازعاجا وأشد وطأة على الرعية . وهو اذا زال يخلفه استبداد أشد وبالا' وأقوى سطوة وتعسفا (٢٧) . وبشكل عام فان المجتمعات الغربية قد تحولت من الاستبداد الداخلي الى الاستبداد الخارجي ، حيث أصبحت الحكومة تحصل على المال والقوة من خلال المستعمرات التي تسطو عليها في بلاد الآخرين . أما الحكومات الشرقية فسادرة في غيها وضعفها ؛ وليس لها ، لتحقيق غاية استبدادها ، الا مزيد من القسوة والعنف تجاه رعاياها .

يصل الكواكبي الى نتيجة ان الاستبداد عام في الحكومات ، يقول : « الى الان لم توجد امة حكمت نفسها براياها العام حكما لا يشوبه نوع من الاستبداد ولو باسم الوقار والاحترام ، أو بنوع من الاغفال ولو ببذر الشقاق الديني أو الجنسي بين الناس » (٢٨) ، ولا تلبث أن تنشره في أرجاء الدولة ، إما بأن تفرض على الناس علاقات عسكرية سلطوية تمارس القوة وتبشر بها ، أو بما تبشبه من تفرقة بين المذاهب والطوائف والاجناس ، لتتمكن من استمرار فرض هيمنتها وحفظ هيبتها الحكومية وسط جموع مشتتة لا يمكنها الاتفاق ضدها . ان اي حكومة ، مهما كان ظاهرها العدل، فانها تنقلب الى حكومة مستبدة متى ادركت تغافل الشعب عن مراقبتها . انها تستغل اقل فرصة سانحة لها لتفرض سيطرتها بما تملكه من عناصر القوة (٢٩) . وهي ان لاحظت وجود بعض العقلاء الذين ينادون بالاصلاح فانها تتدارك أمرها وتبذل الكثير من الوعود الكاذبة حتى اذا وثق الناس بوعودها واطمانوا اليها ، نراها تستعرض ما تملكه من القوة والاكراه ، وتكشر عن أنيابها ، وتزيل أقنعة الإدارة ، وتمارس استبدادها سافرا (٤٠) .

ان الكواكبي ، لبيان خصائص الحكم الاستبدادي ، يقدم مثالا حيا وواقعا عما يفعله الاستبداد متجسدا في شخص الحكومة العثمانية (٤١) .

فهو يحصي واحدا وعشرين سببا لاختلال السياسة العثمانية التي تفرز الاستبداد السياسي وتدل عليه ، تلخص في :

- ١ - توحيد القوانين برغم اختلاف عادات الشعوب .
- ٢ - اتباع وسائل مخالفة للشرع ولرغبات الرعايا .

- ٣ - مركزية الادارة .
- ٤ - ترك ادارة المال بلا اشراف .
- ٥ - وضع موظفين غير اكفاء .
- ٦ - عدم مشاركة المحكومين فيما يتخذ من قرارات .
- ٧ - ممارسة الارهاب ضد المعارضة .
- ٨ - استبعاد العرب عن وظائف الدولة (٤٢) .

فالقوانين الموضوعة غير مدروسة بما يتناسب وطبيعة الشعوب الخاضعة لها ، فضلا عن أن القوانين كثيرا ما تخرق دونما سبب سوى رغبة الحكام في تحقيق مأرب ما بشتى الوسائل ، الممنوع منها والمشروع . والادارة العثمانية تربط كل شؤون المملكة بخيط واحد يمسكه صاحب العظمة الوحيد ، يحرك به أفراد المملكة كلهم ، وكأنهم دمي ، كيفما شاء . ناهيك عن كون بيت المال مجرد خزانة للسلطان وحاشيته ، ينفق منها بلا حسيب او رقيب . ويختار من الاشرار أحطهم خلقا ، واجهلهم ادارة ، للقيام بأعلى المناصب في الحكومة . واقدروهم على تنفيذ رغبات صاحب السمو بعيدا عن رأي المحكومين بما يجري عليهم من نظم وقوانين . فاذا حدث أحد الاخير نفسه بالاعتراض على ظلم او تعسف ، ربط لسانه بلجام الذهب ، فان أبى جلد بالسياط حتى يصمت ويستكين . وليس للعرب في هذه الدولة أي دور غير دور الرعايا ، فلا هم يوظفون في المراتب العليا ، ولا هم يستشارون في طريقة ادارة بلادهم ، وتمارس عليهم بشاعة التمييز . ولا يستثنى من ذلك الا من يحابي السلطة .

هذه هي حال الدولة ، كما يصورها الكواكبي ، زمن الحكم العثماني . وهي ، كما يلاحظ ، حال كل الدول التي ترزح تحت سياط حكم استبدادي ، حيث يظهر فساد الامراء واعتمادهم على المزيف من العلماء ، والمرتزة من الجند . وحيث لا يهتمهم الا جمع الضرائب وتجنيد الجيوش ، واستخدام ذلك كله لاغراض شخصية . فالكواكبي اراد البرهان على أن ما فعله السلاطين العثمانيون هو من مميزات الفعل الاستبدادي في كل زمان ومكان ، جوهر واحد لاشكال متعددة ، وممارسات واحدة بأقنعة مختلفة ، فحيث تكون السياسة العامة استبدادية ، فلا شرع يحترم ، ولا قانون ينصان .

ان (السيد الفراتي) اذ ينقد العثمانيين ، فانه ينقد الاستبداد مجسدا ، وما قوله على السنة العرب : « ثلاث خلقت للجور والفساد : القمل والترك والجراد » (٤٣)

الا للتدليل على استياء الناس من ممارسات الحكام الاتراك التعسفية ضد العرب . وهو لا يكره الاحرار من العثمانيين بدليل قوله : « على أنه يوجد في المتفرجة افراد غيرون كالراسخين من احرار الاتراك » (٤٤) . فليس كرهه لبعض الاتراك تصفيا . بل هو مبني على حقائق منظورة او متبصرة ، يشير الى بعضها على لسان (الامير الهندي) : « اليس الترك قد تركوا الامة اربعة قرون ولا خليفة ، وتركوا الدين تعبت به الاهواء ولا مرجع . . » (٤٥) ، فقد اهتم الترك بتقوية نفوذهم المظهري ، وسلطانهم التي تستعيز عن القوة بالقسوة ، وتجاهلوا مصلحة الاسلام والمسلمين ، وفقدوا دوافع الحماية « اليس الترك قد تركوا الاندلس مبادلة » (٤٦) . فحكومتهم لا تلتزم بالشؤون الوطنية ، ولا تحمل هموم مواطنيها ، لذلك لم تر ضررا من بيع أي شيء في الدولة (الارض والمواطنين والقيم . .) ما دامت بذلك تدعم مركزها السلطوي . وسياسة الاتراك تعتمد أسلوب السلطة المركزية ، وتضع من القوانين ما يتعارض واصول الشرع الاسلامي ، ضاربة على يد المعارضين . كما كان الانفصال شديدا بين فئة الحكم وبين الرعية ذلك لأن أغلب افراد الرعية كانوا عربا ، بينما كان الحاكمون من الاتراك الذين ابوا التجنس بجنسية الرعية . ولا يرى (أبو الضعفاء) العثمانيين الا جماعة تتاجر بالدين (فالسلطان محمد الفاتح قدم الملك على الدين) (٤٧) ، ويضرب امثلة مطولة على افعال السلاطين وما يجلبونه من خزي وعار على البلاد التي يحكمونها وهم يحتمون بظلال القرآن الذي هو منهم براء « ان احترام الشعائر الدينية في اكثر ملوك آل عثمان هي ظواهر محضة » (٤٨) وما يهمهم ، في حقيقة الامر ، الا ما يبتدعونه لانفسهم من صفات الملك نحو « المولى المقدس ، ذي القدرة ، صاحب العظمة والجلال ، المنزه عن النظر والمثال ، واهب الحياة ، ظل الله . . » (٤٩) وكل ذلك شرك لا علاقة له بالدين ، لا من قريب ولا من بعيد .

يقوم الكواكبي بدراسة نفسية المستبد ، من خلال دراسة أخلاقه وممارساته وعلاقته بالمجتمع . كما أنه يدرس صفات أعوانه وتصرفاتهم .

من ذا الذي يقوم بفعل الاستبداد ، وكيف يرسم الكواكبي صورته ؟ . ان (عبد الرحمن) يستعرض آراء الآخرين في المستبد ، دالاً بذلك على مشاركتهم في ما ذهبوا اليه من وصف للمستبد . فهو من « يتحكم في شؤون الناس بارادته لا بارادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم » (٥٠) . والكلمات التي تستعمل مرادفاً للمستبد ، مثل : (جبار ، وطاغية ، وحاكم بأمره ، وحاكم مطلق . .) ، لا تعني المؤلف كثيرا بقدر ما يعنيه فحواها : أي معرفة مجموعة الصفات التي اذا اتصف بها شخص ما حققت عليه تلك التسمية . فهو يأخذها على أنها كلمات تدل على شخص واحد ، يسميه (مستبداً) ، لا يعنيه الا أن تكون الرعية أذنانا له لا أكثر ، وان يكون الناس ادوات

لتنفيذ رغباته . ان « المستبد يود أن تكون رعيته كالغنم ذرأ وطاعة » ، ليس لهم من هدف الا خدمة مصالحه (٥١) . ويريدهم فئة عبيد لا يسعهم الا السجود أمام شخصه ، ما داموا يعيشون في كنف دولته وتحت رعايته (٥٢) . ويبين لنا الكواكبي كيف ينظر المستبد الى نفسه والى الآخرين ، فان « المستبد في لحظة جلوسه على عرشه ووضع التاج على رأسه يرى نفسه كان انسانا فصار الها » (٥٣) لا يناقش ولا يعصى له امر . وهو ، لعلمه بسفالته ، يحاول ان يغطي قصوره ودونيته بشتى الوسائل والاساليب . لكن « التموهيات التي يسترهب بها الملوك رعاياهم عوضا عن العقل والمفاداة » (٥٤) لا تضي شيئا عن حقيقتهم ، وانما هم يلجؤون اليها « كما يلجأ قليل العز للتكبر وقليل العلم للتصوف وقليل الصدق لليمين وقليل المال لزينة اللباس » (٥٥) . فمما هذه المظاهر القيصرية الا اقنعة يرقمها المستبدون تعويضا عن نقص ، يعرفونه ، في نفوسهم . لذلك فان الجالس على العرش ترتعد فرائضه خوفا من رعيته . ويدرك بما يعلمه عن نفسه من ظلم وتعسف ، بأن الرعية قد تجرده من تاجه في أي لحظة (٥٦) . لذلك فانه يستعين بأظلم الناس ممن يثق بأنهم على شاكلته ، لردع من تسول له نفسه دفع الظلم أورد الطفيان (٥٧) . فينشئ جيشا من المستبدين الصغار . « ان المستبد لا يخرج قط عن انه خائن خائف محتاج لعصاة تعينه وتحميه فهو ووزراؤه كزمرة لصوص : رئيس وأعوان » (٥٨) . ولا يلبث أن يتخوف المستبد حتى من أعوانه ، فضلا عن خوفه رعيته « لان أكثر ما يبطش بالمستبدين حواشيهم لان هؤلاء أشقى خلق الله حياة ، يرتكبون كل جريمة وفظيعة لحساب المستبد » (٥٩) ، فيحاول تنحيتهم والقضاء عليهم وبذر الفتن بينهم حتى لا يتفقوا عليه . والمستبد يوهم الناس ، عن طريق التنكيل بأعوانه ، بأنه صالح عادل ، وان مساعديه ووزرائه هم الاشرار . وكثيرا ما يصدق الناس متناسين أن المستبد هو الذي عين هؤلاء المساعدين والوزراء الاشرار .

هكذا يرسم (ابو الضعفاء) صورة المستبد ، فهو كلما زاد خوفه ازداد بطشه في محاولة منه للحفاظ على نفسه . وكلما زاد ظلما واعتسافا « زاد خوفه من رعيته وحتى من حاشيته ، حتى ومن هواجسه وخيالاته » (٦٠) حيث تصور له نفسه ، أن كل ما يحيط به يسعى الى قتله . ويبقى غارقا في الدوامة نفسها ، لما يعهده في نفسه من تعود على خيانة اليهود وظلم الناس ، فيخاف حتى من الهواء الذي يتنفسه ويحسب له حسابا . نتيجة لذلك يرى الكواكبي أن « أكثر ما تختتم حياة المستبد بالجنون التام » (٦١) ، ويعلق على ذلك : « قلت التام لان المستبد لا يخلو من الحمق قط » (٦٢) ، لان عقله سيبقى يجتر معارفه الاولى فقط ، بسبب أسلوبه الاستبدادي في التفكير ، أولا ، ولنفاق الآخرين الذين يجارونه في أخطائه ، ثانيا . لان كل من يحيط به يخشى أن يدلّه على صواب الطريق ، فيما يخالف رايه ، فيفقد رأسه أو مركزه . لذا فان المستبد ، خلال حكمه كله ، يبقى خبط عشواء غير دار الفرق بين الصواب

والخطأ . ان مستشاري المستبد لا يصرحون بأرائهم الفعلية ، وهم لا ينفكون يحاولون استنتاج ما يريد منهم المستبد ان يقولوه فيدلوا به على انه رأيهم . لذلك حق القول : « ان الصدق لا يدخل قصور الملوك » (٦٣) . مما يجعل الخطأ يجر الذي بعده الى ان يصبح عقل الملك (= المستبد) مشوشا مضطربا يداخله الخبل الى ان ينتهي بالجنون ، ما لم ينه بطريقة اخرى . ذلك فضلا عن انه يبقى طوال حياته أشقى الناس شيئا واتمسهم فكرا وروحا (٦٣) .

ولكن ما صفات الاعوان - الاعيان ، كيف يعيشون ، وكيف يفكرون ، وكيف يختار المستبد اعوانه ؟ يجيب الكواكبي : ان المستبد يحرص على ان يكون اعوانه من حشالة المجتمع ، ويحفظ لهم مراتبهم الوظيفية على هذا الاساس بحيث « يكون اسفلهم طباعا وخصالا اهلهم وظيفة وقربا ، ولهذا لابد ان يكون الوزير الاعظم للمستبد هو التيسر الاعظم في الامة » (٦٣) ، ذلك ليتمكن من تسليطه على رقاب الناس ، وهو على يقين بأن هذا الشخص وأمثاله لن تأخذهم الرافة بأحد ، ولن (يعصوا) لمولاهم أمرا يشم فيه رائحة الدم والانتقام « ان اكابر رجال عهد الاستبداد لا خلاق لهم ولا ذمة ، فكل ما يتظاهرون به أحيانا من التذمر والتألم يقصدون به غش الامة » (٦٤) ، معتمدين على ان الاستبداد قد أعمى بصر الامة وسهل غشها ، لذلك فهم يتبجحون كذبا بأنهم هم الذين سيفيرون الأوضاع ، وانهم فقط ينتظرون الفرصة السانحة ، وهم في الواقع يبتغون تشبيط عزائم الناس وامتصاص ثورات غضبهم . وهؤلاء المخادعون جبنة مرتشون ، وما ثرواتهم المقدسة الا من السرقات المسموح بها في عهد الاستبداد ، وما هم الا فخورون « بمشاركة المستبد في امتصاص دم الامة ، ذلك بأخذهم العطايا الكبيرة والرواتب الباهظة » (٦٥) ، وهم يتصدقون بالقليل ، وقد يشاركون في بناء المعابد سمعة ورياء ، « وكانهم يريدون ان يسرقوا أيضا قلوب الناس ، بعد سلب أموالهم ، أو أنهم يرشون الله ، الا ساء ما يتوهمون » (٦٦) . هكذا ، يقرر الكواكبي ، ان وزير المستبد لا بد ان يكون مستبدا مثله « يحمل سيف المستبد ليغمده في الرقاب بأمر المستبد لا بأمر الامة [. . .] لما يعلم من نفسه ان الامة لا تقلد القيادة لمثله » (٦٧) . وبعد ان يآلف عمال الاستبداد لذة البذخ والجبروت ، لا يمكننا ان نصدق ما يبدية بعضهم من تبرم من أسلوب الحكم ، ومن اهتمام بمصالح الامة ، اذ كيف يمكن المستبد ان « يرضى بالدخول تحت حكم الامة ويخاطر بعرض سيفه عليها فتحله أو تكسره تحت أرجلها » . ان تلوؤم المستبدین - الاعوان على المستبد الاكبر « ان لم يكن خداعا للامة فهو حنق على المستبد لانه بخس ذلك المتلوم حقه فقدّم عليه من هو دونه في خدمته بتضحية دينه ووجدانه » (٦٨) . ان الكواكبي لا يرى في المستبد وفي اعوانه الا جماعة متكاثفة على ظلم الناس ، متعاونة على ايقاع الاستبداد على الآخرين .

— الاستبداد نظاما شاملا : والمستبد لا يفتأ يزيد من عدد أعوانه باطراد مع زيادة جوره على مواطنيه ، فلا يلبث ان يعم الاستبداد أسلوبا للعيش ، ذلك لأن كل فرد من افراد الدولة ، وخاصة المقربين من كراسي الحكم ، يحاولون أن يتمثلوا افعال المستبد الاكبر ، ويحذوا حذوه ، فينتشر الاستبداد في أنحاء الدولة كلها « الحكومة المستبدة تكون طبعا مستبدة في كل فروعها من المستبد الاعظم الى الشرطي ، الى الفراش ، الى كئناس الشوارع ، ولا يكون كل صنف الا من اسفل اهل طبقته اخلاقا لأن الاسافل لا يهتمهم طبعا الكرامة وحسن السمعة ، انما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنهم على شاكلته ، وانصار لدولته » (٩٦) . فتوسع الجهاز الحكومي يؤدي الى زيادة عدد الذين يستبدون بالقرارات تحت ستار حماية الدولة ، ويزداد ، بالتالي ، عدد الذين ينبغي للمواطنين أن يطيعوهم « وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته ، فكلما كان المستبد حريصا على العسف احتاج الى زيادة جيش المتمجدين العاملين له المحافظين عليه » (٧٠) .

هكذا يتشكل هرم الاستبداد من القمة الى القاعدة « ولو نظر السائل نظرة الحكيم المدقق لوجد كل فرد من أسراء الاستبداد مستبدا في نفسه لو قدر لجعل زوجته وعائلته وعشيرته وقومه والبشر كلهم حتى ورثه الذي خلقه تابعين لرايه وامره » (٧١) . فالاستبداد ، في فكر الكواكبي ، ليس حاكما يأمر وينهي ، بل هو نظام يشمل المجتمع كله . فالحاكم مستبد ، وأعوانه مستبدون ، وأسرى الاستبداد يتخبطون في رد فعل استبدادي ، كل بحسب ما يتسنى له ، ولا يبقى ما دون مستوى هذه القاعدة الا المنبوذون . . أولئك الذين عليهم أن يحملوا عبء هذه الطفيليات التي تتكاثر وتتوالد بشكل سرطاني مخيف .



لقد رأى الكواكبي أنه مهما يكن شكل الحكومة فانها لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن منتخبة ، وملتزمة بقانون يوافق عليه المواطنون ، ومراقبة من قبل الشعب ، ومنسقة هيئاتها التنفيذية والتشريعية . وكلما نقص بند من هذه الشروط كلما كانت الحكومة أكثر اعتسافا . ونستطيع معرفة مدى استبداد الحكومة من ملاحظة درجة غلوها في مظاهر فارغة تحاول بها التعويض عما ينقصها من الحكمة في ادارة شؤون البلاد . ويلاحظ الكواكبي أن ذلك كله كان موجودا في الحكم العثماني .

فالمستبد ، كما صورته الكواكبي ، انسان مريض يستعيز عن القوة الرشيدة بالقسوة والعنف ، فلا هو مدرك الحق ولا يمكنه أن يدركه في يوم ما ، وذلك نتيجة

سياسته الاستبدادية . وأعوان المستبد ما هم الا جماعة مرتزقة تستغل السلطة التي يمنحها اياها المستبد فتستأثر بحق الآخرين لنفسها ، وتنتقم منهم تعويضاً عن نقصها وشعورها بالدونية .

وربما كان من اهم ما يستخلص من دراسة الاستبداد في فكر الكواكبي ان الاستبداد ليس فقط حكومة او فردا يحكم وعصابة تساعد في غيه ، بل هو نظام شامل يحكم العلاقات الاجتماعية كلها فينقلب الامر من حكومة مستبدة وحسب ، الى دولة مستبدة بكل ما فيها من هيئات وافراد وعلاقات .

الحواشي :

- | | |
|---|---|
| (١) طبائع الاستبداد ، ص ٢١ . | (٢٠) م.س ، ص ١٤٥ . |
| (٢) م.ن ، ص ٥٠ . | (٢١) م.ن ، ص ٥٠ . |
| (٣) م.ن ، ص ٢٦ . | (٢٢) ينظر : م.ن ، ص ١٤٦ . |
| (*) يستخدمها الكواكبي يدل (رجال الدين) في | (٢٣) طبائع الاستبداد ، ص ٢٢ . |
| الاديان الاخرى . | (٢٤) م.ن ، ص ٢٣/٢٢ . |
| (٤) (٥٦) ينظر : طبائع الاستبداد ، ص ٥٩ - ٦٠ . | (٢٥) م.ن ، ص ٥٠ . |
| (٧) م.ن ، ص ٣٠ . | (٢٦) طبائع الاستبداد ، ص ٥١ . |
| (٨) م.ن ، ص ٣١ . | (٢٧) ينظر : م.ن ، ص ٨٣ . |
| (٩) م.ن ، ص ٤١ . | (٢٨) م.ن ، ص ١٣٦ . |
| (١٠) ينظر ام القرى ، على لسان التبريزي ، | (٢٩) ينظر : طبائع الاستبداد ، ص ٢٣-٢٤ . |
| ص ٣٥ . | (٤٠) ينظر : م.ن ، ص ١٤٥ . |
| (١١) طبائع الاستبداد ، ص ٨١ . | (٤١) ينظر : محمد جمال طحان ، الاستبداد |
| (١٢-١٦) ينظر : طبائع الاستبداد ، ص ٦٩-٧٢ . | وبدائله في فكر الكواكبي . رسالة ماجستير |
| (١٧) ينظر : طبائع الاستبداد ، ص ٧٣-٧٤ . | في الفلسفة . لم تنشر . بيروت . |
| (١٨) ينظر : م.ن ، ص ٧٧-٧٨ . | جامعة القديس يوسف ، ص ٥٦-٥٧ و |
| (١٩) ينظر : م.ن ، ص ٧٩ . | ٦٩ - ٧١ . |
| (٢٠) طبائع الاستبداد ، ص ٢١ . | (٤٢) ينظر : ام القرى ، ص ١٦٣ - ١٦٧ . |
| (٢١) م.ن ، ص ١٣ . | (٤٣) ام القرى ، ص ١٧٠ . |
| (٢٢) ام القرى ، ص ٢٩ . | (٤٤) م.ن ، ص ١٨٦/١٨٥ . |
| (٢٣) طبائع الاستبداد ، ص ١٧ . | (٤٥) م.ن ، ص ٢٣٩/٢٣٨ . |
| (٢٤) طبائع الاستبداد ، ص ١٨ . | (٤٦) م.ن ، ص ٢٣٩ . |
| (٢٥) م.ن ، ص ٢١ . | (٤٧) لمرفة أمثلته على ما فعله سلاطين آل عثمان |
| (٢٦) م.ن ، ص ١٤٥ . | ينظر : م.ن ، ص ٢٢٩ - ٢٣٤ . |
| (٢٧) طبائع الاستبداد ، ص ٢٢ . | (٤٨) ام القرى ، على لسان الامير ، ص ٢٢٨ . |
| (٢٨) ينظر : م.ن ، ص ٥٠ . | (٤٩) م.ن ، على لسان المولى الرومي ، ص ٤٩ . |
| (٢٩) م.ن ، ص ٨٧ . | (٥٠) طبائع الاستبداد ، ص ٢٥ . |

- (٥١) ينظر : م.ن ، ص ٢١-٢٦ .
- (٥٢) ينظر : م.ن ، ص ٤٩-٥٠ .
- (٥٣) م.ن ، ص ٦٢ .
- (٥٤) و(٥٥) طبائع الاستبداد ، ص ٥٠ .
- (٥٦) ينظر : م.ن ، ص ٤٨ .
- (٥٧ و٥٨) ينظر : م.ن ، ص ٦٣-٦٤ .
- (٥٩ و٦٠ و٦١) م.ن ، ص ٤٨-٤٩ .
- (٦٢) ينظر : طبائع الاستبداد ، ص ٥٤ .
- (٦٣ و٦٧) م.ن ، ص ٦٢-٦٦ .
- (٦٨) م.ن ، ص ٦٤/٦٥ .
- (٦٩ و٧٠) طبائع الاستبداد ، ص ٦٢/٦٣
- (٧١) م.ن ، ص ٢٧ .
- المصادر :
- الكواكبي ، عبد الرحمن (ت ١٢٢٠هـ / ١٩٠٢) :
- ام القرى ، دار الرائد العربي ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٢ (نسخة مصورة عن طبعة حلب ، المطبعة العصرية ١٩٥٩) .
- طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، دار القرآن الكريم ط٢ ، بيروت ١٩٧٢ .

